

مفهوم هيبة الدولة في فكر الأمير عبد القادر الجزائري ومظاهرها 1833-1839.

الدكتور قاصري محمد السعيد

أستاذ محاضر بقسم التاريخ

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة/الجزائر

مقدمة: (طرح الإشكال)

إن الدول والمجتمعات البشرية التي تقتد إلى مشروع مجتمع يُخطط له العلماء والمفكرين والحكماء، من أبناء المجتمع، ثم يسهر على تنفيذه وتجسيده رجال نُزهاء ومُخلصين لوطنهم وشعبهم، وفق مبادئ وثوابت لا يمكن المساس بها؛ ولا يمكن تغييرها بين عشية وضحاها تلبية لرغبة زيد أو عمر، فهو مجتمع ونظام سياسي محكوم عليه بالانهيار والفناء ولو بعد حين.

إن ما عرفته الجزائر في أواخر العهد العثماني لخير دليل على ذلك، حيث اختلط الحابل بالنابل وتعددت الولاءات السياسية والروحية، وكثرت الاغتيالات السياسية، وانتشرت الفتن، وعرفت البلاد عدة انتفاضات وثورات شعبية⁽¹⁾، غاب من خلالها الأمن والاستقرار وفقدت الجزائر بموجبها هيبتها ومكانتها على المستويين الداخلي والخارجي؛ مما جعلها عرضة للأطماع الاستعمارية، ولقمة سائغة في يد الدول الأوروبية، التي تحالفت فيما بينها منذ مؤتمر فيينا 1815، مؤتمر اكس-لا شابيل 1818، معركة نافارين 1827، التي فتحت الباب على مصراعيه للمزيد من الخلافات والصراعات بين منظومة الحكم العثماني وفرنسا، التي قامت بفرض حصارها البحري على الجزائري، وراحت تتطلع لاحتلالها، وهو ما تم فعلا من خلال الحملة الأوروبية-الفرنسية التي أقرها البرلمان الفرنسي في موفى شهر جانفي 1830، وصادق عليها الملك "شارل العاشر" في مطلع شهر فيفري، حملة عسكرية انتهت باحتلال الجزائر والتوقيع على معاهدة الخزي والعار بين الداي حسين والكونت دي بورمون يوم 05 جويلية 1830.

والإشكال المطروح في هذه الورقة البحثية يكمن في محاولة طرق هذا الموضوع، من زوايا متعددة: بماذا نفسر هشاشة سقوط مدينة الجزائر العاصمة بشكل هش، عكس ما كان يتوقعه الجانب الفرنسي الذي سخر ما مجموعه 37.000 جندي وأسطول يتكون من حوالي 600 سفينة، ومئونة تكفي لمدة أربعة أشهر؟. لماذا رافق سقوط مدينة الجزائر العاصمة انهيار نظام الحكم العثماني؟ ألا يمكن

القول: إن منظومة الحكم العثماني حينها لم تكن تملك مشروع دولة ومجتمع لمواجهة الحملة الفرنسية؟ وحتى إذا سلمنا بوجوده عرضا فلماذا لم تظهر معالم مقاومته للاحتلال فيما بعد؟ ألم يغادر الداوي حسين الجزائر العاصمة في 10 جويلية 1830 غير مأسوف عليه؟ لماذا لم يجد الداوي حسين من يبكيه عندما غادر الجزائر؟ كيف سيؤسس الأمير عبد القادر لمنظومة حكم عسكري قائمة بذاتها؟ منظومة تمكنت في ظرف زمني قصير جدا من ارباك مشروع الاحتلال الفرنسي، أين تكمن معالم هذا المشروع؟ وإلى أي مدى نجح في تكوين منظومة حكم اعترف بها القاصي والداني، العدو قبل الصديق، إنه مشروع الدولة الجزائرية الحديثة. أسئلة في غاية الأهمية سنحاول الإجابة عنها في هذا المقال المتواضع.

في ظل انهيار منظومة الحكم العثماني بالجزائر العاصمة، تجاذبت الجزائر عدة محاولات لملء الفراغ السياسي الإداري، حيث سارعت فرنسا إلى اعتبار الجزائر مجرد قطعة فرنسية، وقام السلطان المغربي عبد الرحمان بن هشام (ت 1276هـ/ 1859م) بمحاولة تدخله في الغرب الجزائري⁽²⁾، كما قام باي تونس بمحاولة تدخله في الشرق الجزائري⁽³⁾ وفي هذه الأجواء المضطربة تكون الجزائر قد عرفت ظهور قيادة جزائرية جديدة على مسرح الأحداث رأت في أنه لا يمكن مواجهة الفرنسيين إلا بواسطة مشروع مجتمع أو مشروع دولة قائم بذاته، وتكمن هذه القيادة في الأمير عبد القادر (ت 1300هـ/ 1883م) الذي سعى بكل ما في وسعه لبناء دولة جزائرية حديثة تمكنت من فرض هيبتها ومكانتها على المستويين الداخلي والخارجي رغم ظروف الحرب التي أحاطت بها.

وعليه يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات: ما هو مفهوم هبة الدولة في فكر الأمير عبد القادر؟ وكيف تمكن من فرض هذه الهبة على مختلف شرائح المجتمع الجزائري؟ هل عن طريق الحجة والإقناع أم عن طريق القمع والتهديد والوعيد؟ كيف كان موقف مختلف شرائح المجتمع من رموز الدولة التي أنشأها الأمير كالراية والجيش والعملية وغيرها؟ أين تجلت لنا مظاهر هبة الدولة الأميرية؟ هل كانت تقتصر على المظاهر والشكليات عبر المناسبات الوطنية والأعياد الدينية؟ وإلى أي مدى يمكننا الاستفادة من تجربة الأمير عبد القادر في بناء الدولة الجزائرية المعاصرة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه أيضا ضمن هذه الفقرات:

فعلى اثر مبايعته⁽⁴⁾ شرع الأمير عبد القادر في تأسيس أركان دولته الفتية وفق تصور جزائري حديث يختلف تماما عن مشروع الدولة والمجتمع الذي كان سائدا في الجزائر أثناء العهد العثماني⁽⁵⁾، وعكس

التصور الذي حاول الحاج أحمد باي التمسك به بعد انهيار نظام الحكم في الجزائر العاصمة⁽⁶⁾، تصور يقوم على عدة أسس من أهمها: العقل، العلم، الكفاءة، النزاهة، العدل، الولاء للوطن، والصرامة في تطبيق القانون..الخ. ومن بين الأجهزة الإدارية التي حرص على تأسيسها المجلس الشوري الذي ترأسه القاضي أحمد بن الهاشمي المراهي⁽⁷⁾، ثم اتخذ مدينة معسكر كنواة لدولته؛ ومع مرور الوقت يكون قد توصل إلى تكوين ثمان مقاطعات إدارية على أسس فدرالية⁽⁸⁾ عيّن على رأس كل مقاطعة خليفة على النحو الآتي:

1. مقاطعة تلمسان وخليفته محمد البوحميدي الولهاصي.
 2. مقاطعة معسكر وخليفته محمد بن فريجة المهاجي ثم مصطفى بن أحمد التهامي.
 3. مقاطعة مليانة وخليفته محي الدين علال القليعي ثم محمد بن علال.
 4. مقاطعة التيطري وخليفته مصطفى بن محي الدين ثم محمد بن عيسى البركاني.
 5. مقاطعة مجانة وخليفته محمد بن عبد السلام المقراني ثم محمد الخروبي القليعي ثم محمد بن عمر العيسوي.
 6. مقاطعة الزيبان والصحراء الشرقية وخليفته فرحات بن سعيد ثم الحسن بن عزوز ثم محمد الصغير بن عبد الرحمان بن أحمد بن الحاج.
 7. مقاطعة برج حمزة وخليفته أحمد الطيب بن سالم الدبيسي.
 8. مقاطعة الأغواط والصحراء الغربية وخليفته قدور بن عبد الباقي.⁽⁹⁾
- لم يكتف الأمير عبد القادر بهذا التقسيم، بل قسّم كل مقاطعة إلى دوائر وعلى رأس كل دائرة آغا وكل دائرة تتكون من عدة قبائل، وكل قبيلة تحتوي على بطون وعشائر، وجعل في كل قبيلة قائد وعلى كل بطن وعشيرة شيخ. وكانت الأوامر الأميرية تصدر من الأمير إلى الخلفاء ومن الخلفاء إلى الأغوات ومن الأغوات إلى القواد ومن الأغوات إلى المشايخ، أما بخصوص القضايا التي تحدث على مستوى الدوائر يرفعها المشايخ إلى القواد وهؤلاء يرفعونها بدورهم إلى الأغوات ومنهم ترفع إلى الخلفاء ثم تعرض في الأخير على الحضرة الأميرية، هذا بخصوص القضايا المصيرية والمهمة. أما بخصوص القضايا الثانوية فإنها تناقش ويبت فيها الخلفاء على مستوى مقاطعاتهم⁽¹⁰⁾

في ظل هذا التسلسل الإداري يكون الأمير عبد القادر قد أنشأ هياكل إدارية أخرى مست مختلف القطاعات الحيوية والإستراتيجية في الدولة، وهي تتمثل في السلطات التي استحدثها الأمير في دولته ضمن الدستور، الذي يعد أول دستور جزائري في العصر الحديث وهو يتكون من ثلاث سلطات رئيسية تكمن في ما يلي⁽¹¹⁾:

1. السلطة التشريعية.

2. السلطة القضائية.

3. السلطة التنفيذية.

وغايتنا هنا ليس تتبع هذه السلطات بقدر ما سنشير إلى خصوصياتها التي سيتمكن الأمير بواسطتها من فرض هيبة دولته الفتية أمام رعيته، بسلطة القانون تحت شعار "القانون فوق الجميع"⁽¹²⁾، فالسلطة التشريعية الأولى جسدها الأمير في المجلس الشوري أو ما يسمى بالمجلس الاستشاري الوطني؛ الذي ينظر في القضايا المصيرية للأمة التي يتم البت فيها بحضرة الأمير شخصيا، أين ستؤول رئاسة المجلس له بحكمه رئيس الدولة.

أما بالنسبة للمقاطعات فكل مقاطعة تتوفر على مجلس للشورى يترأسه قاضي نزيه يتم تعيينه من طرف الخليفة وفي حالة حضور الخليفة جلسات المجلس تؤول الرئاسة له باعتباره ممثل رئيس الدولة. وتسهل هذه المجالس على إرساء دولة القانون وبعث الرقابة الشعبية⁽¹³⁾.

لقد كان يتم تثمين قرارات المجلس الشوري بطرح بعض المسائل المصيرية على المسطرة الشرعية لدى كل من فقهاء فاس بالمغرب والأزهر الشريف بمصر قبل تنفيذ القرارات وتجسيدها على أرض الواقع وهذا ليس معناه أن المجلس عاجز عن البت في قضاياها وإنما لكون الأمير عبد القادر كان وقّافا عند حدود الشرع المحمدي⁽¹⁴⁾. والغاية المرجوة من هذا التشريع الأميري والفقهية الأصيل هي حسب فوزي أوصديق⁽¹⁵⁾ لتحقيق عدة مكاسب من أهمها:

1. صيانة الوحدة الجزائرية وتوظيف الدين الإسلامي كعامل استراتيجي في وحدة الشعب.
2. إشعار الشعب برحمة الحكم الوطني الأصيل المنبعث من معتقداته، وإقناع الشعب بأن ما تم التشريع له كان بعيدا عن الاندفاعية والارتجالية والعفوية في إصدار المراسيم والقرارات الفوقية، وبالتالي ستكون هناك قابلية شبه مطلقة لتلقي الأوامر الرئاسية والحرص على تطبيقها بات من الواجب الوطني. وهذا ليس معناه توظيف الدين كورقة رابحة في يد السلطة التشريعية وإلزام الناس بالقبول بالتهديد والوعيد، على عكس ما تقوم به بعض الأنظمة السياسية الحالية، التي نوّمت شعوبها تنويما مغناطيسيا، وراحت تبحث لنفسها عن مكانة الخلد والبقاء في مخيلة شعبها، الذي بات يسمع ويطيع فقط.

أما السلطة القضائية فلقد أولى لها الأمير عبد القادر اهتماما كبيرا وهذا ما نستخلصه من النقاط الآتية:

1. الشروط التي يجب أن تتوفر في القاضي: العلم، الكفاءة، النزاهة، التقوى والورع.
2. سنّ للقضاة مراتب مالية عالية جدا لكي لا تمتد أعينهم إلى ما في أيدي الناس كأخذ الرشوة مثلا أو وقوعهم تحت طائلة التهديد من ذوي الجاه والنفوذ أي بمعنى حماية القاضي من كل ضغوطات ومؤثرات خارجية.
3. منح للقضاة استقلالية شبه مطلقة كما منح لهم سلطات واسعة تفوق سلطة القاييد، وهذا ما يمكن تسميته بالفصل بين السلطات، رغم أن الأمير ظل يشغل منصب القاضي الأول في البلاد. ورغم ذلك فالأمير أقر بجريمة الخيانة العظمى لرئيس الجمهورية أي الأمير - من جانب وإرسائه للمسئولية الجنائية للوزراء وموظفي الدولة أثناء ممارسة مهامهم من جانب آخر، ويذكر فوزي أوصديق أن هذا الأمر افترقه وافتقدته دساتير الجزائر المعاصرة: دستور 10 سبتمبر 1963، دستور 22 نوفمبر 1976، دستور 23 فبراير 1989⁽¹⁶⁾
4. الحرص على تطبيق الأحكام القضائية وتنفيذها على أكمل وجه وعلى مختلف شرائح المجتمع الجزائري مهما كانت مستوياتها أو مرتبتها أو علاقتها بالأمير، فالقانون يطال الجميع دون استثناء وحتى لو كان الأمير نفسه؛ وهذا ما نلمسه من قوله الذي صرح به مباشرة بعد مبايعته: «لن آخذ بقانون غير القرآن، لن يكون مرشدي غير تعاليم القرآن، القرآن وحده، فلو أن أخي الشقيق قد أحل دمه بمخالفة القرآن لمات»⁽¹⁷⁾.
5. حرص الأمير على أن كل الشكاوى والتظلمات المقدمة من طرف المواطنين يجب أن تصل إلى الجهات الوصية، وقام في هذا الشأن بإيفاد من ينادي في الأسواق الشعبية أن من لا يرفعون شكواهم وتظلماتهم، ولا يبلغون عن التجاوزات الحاصلة في جهاز الدولة سيتعرضون للعقاب الشديد.
6. تشديد الرقابة الصارمة على سلك الموظفين في جهاز الدولة وعلى مختلف المستويات هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن الأمير قسم القضاء كما هو معمول به حاليا في الدول المتقدمة، وترك بعض التجاوزات التي تحدث في الدولة من اختصاص الرئيس مثل: المساس بالأمن العام كالتكسير والحرق والتخريب والسرقة، المؤامرات التي تحاك ضد أمن الدولة، رفض الوحدة

الجغرافية للدولة، التمرد بمختلف أشكاله، والتجسس. فهذه المسائل الخطيرة لا يمكن التسامح معها بأي شكل من الأشكال والأحكام الصادرة بحق المتسببين فيها غير قابلة للاستئناف.

وبهذا الخصوص يذكر فوزي أوصديق أن تجربة الأمير عبد القادر في هذا الميدان كانت تجربة رائدة وفريدة في الوقت نفسه، على مستوى الوطن العربي آنذاك إن لم نقل أنه كان يباهي بها العديد من الأنظمة القضائية في الدول الغربية⁽¹⁸⁾.

أما بخصوص السلطة التنفيذية فالأمير عبد القادر انطلق من أرضية مفادها أن رئيس الدولة يتم انتخابه بطريقة نزيهة من طرف الشعب بطريقة ديمقراطية بعيدة عن الإكراه والتخويف والقوة، وبعيدة أيضا عن التوريث أو التزكية كما هو جار اليوم في العديد من الأنظمة العربية المعاصرة. وفعلا فالأمير تمت مبايعته من طرف مجلس الخاصة والعامة بيعة شرعية لا لبس فيها ولا غموض⁽¹⁹⁾، وحسب رجل القانون فوزي أوصديق دائما أن طريقة مبايعة عبد القادر أكبر دليل على أن هذه الدولة هي الدولة الإسلامية الوحيدة في ذلك الوقت التي انبثقت عن إرادة شعبية وشرعية وقوانين ديمقراطية وأصيلة، في عهد كانت فيه الدولة بل دول العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه تعيش على السلطانية والحكم الموروث والتقاليد المهلهلة⁽²⁰⁾

وبالإضافة إلى رئيس الدولة فإن الأمير أسس لمجموعة من الوزارات والهيكل الإدارية المعمول بها حاليا، كوزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة الحربية-الدفاع-وزارة الأوقاف وغيرها من الوزارات، ونجد أن تعيين الوزير يخضع لشروط قاسية من حيث الالتزام والنزاهة والكفاءة، ولم يتول هذا المنصب إلا من اشتهر بمعرفة الأحكام وعرف بالإقدام والعفاف، في الوقت الذي أبعد فيه أرباب التقدم والنفوذ استثمارا كما يقول فوزي أوصديق للتجربة التركية السابقة، وخوفا من تشكيل جماعات ضاغطة مؤثرة في السير العادي للدولة، وهكذا لن يتول منصب الوزارة إلا من كان ذا حزم وعزم وقوة شكيمة، من ذوي البيوت المشهورين بالعلم والفضل وحسن السياسة⁽²¹⁾.

وبهذا يكون هدف الأمير هو الوصول برجال الدولة إلى خدمة الدولة فعلا لا خدمة مصالحهم الشخصية وبالتالي تطبيق القاعدة التالية: الرجل المناسب في المكان المناسب.

بعد هذا العرض الموجز لأهم الأسس والركائز التي قامت عليها دولة الأمير عبد القادر يمكننا أن نتساءل عن تجليات هبة الدولة في فكر الأمير وكيف يمكن للدولة أن تحافظ على هيبتها أمام رعيته؟ فمما سبق ذكره يمكننا الإجابة عن هذا التساؤل وفق المسلمات الآتية:

1. حرص الأمير على القناعة التامة والاعتقاد القوي للمواطن بأن هذه الدولة هي جزء لا يتجزأ منه وبالتالي فلا يمكن التفريط أو التقصير في الحرص على بقاء هذه الدولة وديمومتها كونها توفر له الأمن والاستقرار وكل مستلزمات الحياة، أي أن الأمير وصل إلى خلق نوع من العطاء المتبادل بين الدولة والمواطن فلا الدولة تشح أو تقصر في حق المواطن ولا المواطن يمتنع أو يقصر في حق الدولة وهذا ما يسمى بدولة القانون التي تقوم على الحقوق والواجبات.
2. تنمية روح الوطنية الصادقة في المواطن الجزائري وتثمينها، على أن تكون وطنية مستمرة لا تظهر في المناسبات والمهرجانات فقط ثم تختفي وقت الأزمات والشدائد، وتربية الفرد على حب الوطن بتوظيف الدين الإسلامي الذي يشجع ويعزز هذه المسألة حيث أن حب الوطن من الإيمان. وفي نفس الوقت توظيف الدين الإسلامي في محاربة الانتصار للقبيلة، العرش، الطريقة، الشيخ، الجماعة، الفرد... الخ.
3. اعتماد الأمير على معطيات علمية وأخلاقية وتربوية راقية جدا في اختيار موظفي أسلاك الدولة في مختلف المجالات يكون قد ساهم في تجاوز أزمة فقدان الثقة واستقرار الدولة بعدم ظهور المرتشين والمتطفلين والجماعات الضاغطة أو ما يسمى اليوم باللوبي الذي يستنزف ثروات الدولة لحسابه الخاص.
4. احتواء الأمير لمختلف مظاهر الغضب الشعبي، حيث لم نسجل حركات شعبية معارضة أو رافضة لحكم الأمير رغم الفاقة والحالة الاجتماعية التي كان يمر بها المواطن الجزائري في دولة الحرب القائمة على التقشف، وهذا ليس معناه توظيف الأمير لإستراتيجية توجيه أنظار الرعية نحو الخطر الخارجي المحقق بهم والمتمثل في العدو الفرنسي كما يفعل كثير من الساسة اليوم مقابل ضمان استمراريتهم وبقائهم في الحكم. بل على العكس من ذلك فالأمير لم يسع إلى الحكم أو السلطة أو الإمارة بل هي التي سعت إليه، وهي السلطة التي قبلها بعد تردد كبير نزولا عند وجوب تقديم المصلحة العليا للوطن ودرء المفسدة التي ستترتب عن عدم قبوله بهذا المنصب؛ فعندما أصبح لا مناص له منها قال قولته المشهورة: أنا لها أنا لها (22).
5. توسيع الأمير لمجال الشورى في الحكم حيث نجد أن جل القرارات والمراسيم التي أصدرها الأمير كانت بموافقة المجلس الشوري الوطني، خصوصا القضايا المصيرية التي تهم الشعب، وبذلك فإنه لم يكن مستبد برأيه؛ وبهذا الخصوص فإننا نجد الأمير في بعض الأحيان لم يكتف بقرارات

ومداولات المجلس الشوري الوطني على المستوى الوطني بل نجده يوسّع المسألة باستفتاء أطراف خارجية حتى يعطي للمسألة المطروحة حقّها الشرعي ووضعتها القانوني على أكمل وجه.

6. التواضع الكبير لرئيس الدولة أمام الرعية فهو لم يكن بالبعيد عنهم حتى يزدرونه ويمقتونه ولم يكن بالقرب منهم حتى تسقط هيئته ومكانته في قلوبهم، فهو حاول أن يوفّق بين هذه وتلك بدهائه وحنكته، ونلمس هذا التواضع من خلال تعامله مع رعيته وموظفي دولته ومن خلال مأكله ومشربه وملبسه⁽²³⁾.

2- جوانب من مظاهر هيبة الدولة الأميرية:

لا شك أن الأرضية التي انطلق منها الأمير عبد القادر في تأسيس الدولة قد أثمرت في الأخير بالتوصل إلى تحقيق سلطة الدولة⁽²⁴⁾ عبر الرقعة الجغرافية التي تتربع عليها، رقعة تقع في الشمال الغربي للجزائر وتمتد من الحدود مع المغرب إلى الحدود مع بايلك الشرق، وبالضبط من وجانة إلى واد خضرة ، ومن واحات الزيبان والبيض إلى جبال قصور وعمور جنوبا، ومن ميناء رشكون إلى سهول متيجة على طول السواحل البحرية شمالا، وهي تتربع على مساحة واسعة تشكل أكثر من 70 % من مساحة شمال الجزائر⁽²⁵⁾

وهذه المساحة اشتملت على تركيبة اجتماعية وطرقية وفكرية وسياسية جد معقدة: فهناك الجزائريين، الأتراك، الكراغلة، اليهود، المسيحيين، القادريين، الدرقاوين، التّجانيين، الأجواد، المرابطين، البدو، الحضر، قبائل المخزن، قبائل الرعية، الأعراش والجماعات..الخ، والصعوبة لا تكمن في هذه التركيبة بقدر ما تكمن في أن الحكم العثماني بالجزائر قام بإحداث شرخ كبير فيما بينها ولم يسع قط لتوحيدها ولم شملها كون وحدتها تهدد استقراره وديمومته، في حين سعى الأمير جاهدًا منذ البداية إلى توحيدها تحت راية واحدة هي راية الوطنية الجزائرية⁽²⁶⁾، وعليه يمكننا استخلاص جملة من مظاهر هيبة الدولة الأميرية في جملة من النقاط:

1. فرض سلطة الدولة وسيادتها عبر كامل الرقعة الجغرافية التي تربعت عليها.
2. تحقيق تجانس كبير بين مختلف التشكيلات الاجتماعية للدولة وتحويل العلاقة التي كانت قائمة فيما بينها على التنافر والتباعد والتوتر الشديد إلى علاقة قائمة على التجاذب والتقارب والتفاهم الكبير.

3. توحيد كل الولاءات السياسية تحت قيادة واحدة، وفي هذه المسألة فالأمير لم يلغ الانتماءات الاجتماعية أو الطرقية للمواطنين وإنما حافظ كل طيف سياسي أو ديني أو اجتماعي على انتماؤه وهذا يمثل قمة الديمقراطية وحرية التعبير الفكري والثقافي والروحي في دولة الأمير، على أساس أن يكون هذا الولاء أو الانتماء لا يتعارض مع المصلحة العليا للدولة، ولا يمس بوحدةها الجغرافية أو التاريخية أو الفكرية العقديّة، فالأمير مثلاً نجده ينتمي للطريقة الصوفية القادرية وهو ابن الريف ولكن رغم ذلك لم يحمل الناس على أن يكونوا قادرين أو ريفيين؛ وهذا الإخاء والاتحاد نجده قد تجسّد بين المجاهدين أثناء الثورة التحريرية كما هو مجسّد اليوم والحمد لله بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري عبر كامل التراب الوطني.

وقبل أن نختم هذا المقال لا بد من الإشارة إلى نقطة جوهرية مفادها هل دولة الأمير عبد القادر عرفت بعض الاضطرابات أو حركات معارضة مثلاً لنظام الحكم الأميري؟ لا شك أن كل تجربة في العالم الحديث والمعاصر لا تكاد تخلوا من المتنطعين والمتزئذقين والمندسّين بطريقة أو بأخرى؛ وإذا أردنا معالجة هذه النقطة في سياقها التاريخي نجد أن أكبر عدو كان يتربص بدولة الأمير الفتية هو العدو الفرنسي؛ عدو معروف بسياسته الخبيثة فرّق تسد.

وبالتالي فهذا العدو سيسعى دون شك في التشويش على هذه الدولة الفتية بشتى الطرق والوسائل، وعليه فإنّ جلّ مظاهر التوتر والاضطراب التي عرفت دولة الأمير كانت من تحريض ودعم الفرنسيين؛ هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإنّ الأمير وجد بعض المعارضين له كونهم رأوا في أنفسهم بأنهم أولى من الأمير في تولي الحكم ومن بين هؤلاء بعض الأفراد من قبائل المخزن التي كانت لها الكلمة المسموعة في العهد العثماني، وبعض الطرقيين الذين رأوا بأنهم الأولى والأفضل من القادرية وبالتالي لا يستطيعون الانضواء تحتها رغم دعوة الأمير لهذه الأطياف بالمحافظة على انتماؤها الطرقي. ومن بين العناصر التي استفزت هذه الدولة الفتية وساهمت إلى حد ما في خلق بعض الفتن والقلاقل نذكر ما يلي:

1. معارضة الآغا مصطفى بن إسماعيل للأمير عبد القادر، معارضة تنطلق من دوافع نفسية وشخصية بحتة لأن هذا الآغا الذي كان يمثل زعيم قبائل المخزن في العهد العثماني لم يستسغ فكرة تولي الأمير للإمارة بدلاً منه، وبالتالي راح يعارضه تارة ويحاربه تارة أخرى⁽²⁷⁾ ورغم محاولات الأمير عبد القادر التفاهم معه ومحاولات السلطان المغربي عبد الرحمان بن هشام الصلح بينهما فإن هذا الآغا

كبرت عليه نفسه وجرّ قبائل الدوائر والزمالة التي يترأسها إلى عقد معاهدة مع الفرنسيين في سنة 1835 قصد تقديم الدعم والمساندة لهم على حساب مقاومة الأمير عبد القادر للفرنسيين⁽²⁸⁾ ولم يكتف ابن إسماعيل بذلك بل دخل في خط المواجهة مباشرة مع قوات الأمير عبد القادر إلى أن قتل من طرف الجيش الأميري⁽²⁹⁾.

2. معارضة أحمد التجاني زعيم الطريقة التجانية في عين ماضي للأمير عبد القادر⁽³⁰⁾، وليته اكتفى بهذه المعارضة بل ذهب إلى التآمر المكشوف ضدها وذلك من خلال مراسلاته التي وقع بعضها في يد جواسيس الأمير؛ ورغم محاولة هذا الأخير التفاهم معه وكذلك محاولة السلطان المغربي عقد الصلح فيما بينهما فإن التجاني لم يستجب لهذا الصلح وظل على موقفه المعارض إلى أن جهّز له الأمير حملة عسكرية سنة 1838 انتهت بدك حصن عين ماضي وطرده نحو الصحراء، وللعلم هنا أن الأمير لم يكن مع خلاف أو تعارض مع الطريقة التجانية كتناليم أو مريدين بل كان على خلاف مع زعيمها الذي رأى هو الآخر أنه أولى بالإمارة من الأمير⁽³¹⁾.

3. معارضة محمد بن نونة زعيم الحضر في تلمسان في المراحل الأولى لتشكيل نواة الدولة الفتية غير أن هذه المعارضة سرعان ما تم احتوائها⁽³²⁾.

4. التشويش والاستفزاز الكبير الذي واجهه من لدن خصمه الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، حيث راح هذا الأخير يطعن ويسب ويشتم في الأمير عبد القادر من خلال عديد المراسلات التي كان قد بعث بها للسلطان العثماني، خصوصا بعد توقيع معاهدة التافنا سنة 1837 والتي عدّها عمل عدائي قام به الأمير مع الفرنسيين على حساب الحاج أحمد باي⁽³³⁾.

5. معارضة بعض العناصر التي تتحدر من الأشراف كالعلامة أبو حامد العربي المشرفي للأمير وهذا ما لمسانه من خلال قصيدة يهجو فيها ويعيب عليه بعض تصرفاته ومعاملاته مع القبائل والرعية وحتى في تعيين بعض خواصه وعلى رأسهم وزير خارجيته الميلود بن عراش الذي هجاه هو الآخر قصيدة طويلة سماها ذم أكبر الوشاة الغشاش الميلود بن عراش تتكون من 22 بيتا عندما ألقى عليه القبض في المغرب وأدخل السجن، فرأى أن ابن عراش كان وراء هذه الحادثة؛ ومن بين ما جاء فيها⁽³⁴⁾:

لكن أصلك إسرائيلي تبغضنا يا ملعون الأصل من أفاك غشاش

يكفيك سجننا فأكثر شرب ماحية ويوم سبكتم فأحسن الفراش

فلا أساقفة الملاح تبغضنا كبغض هذا الذي يدعى ابن عراش

خاتمة:

وما يمكن قوله في الأخير أن هذه التجربة الأميرية تبقى تجربة فريدة من نوعها وهي تعكس دون شك المستوى الفكري للجزائريين خلال القرن 19، وغايتنا الإشادة والاعتزاز بها والاستفادة منها. ولولا نقض معاهدة التافنا من طرف الفرنسيين سنة 1839 لحقت هذه التجربة نجاحا كبيرا وتمكن الأمير من تعميمها على مختلف التراب الجزائري، الشيء الذي كان سيهدد دون شك مشروع الاحتلال الفرنسي في الجزائر، ومن ورائها المخططات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وبالتالي سارع الطرف الفرنسي إلى إجهاض معاهدة التافنا ونقض الصبح وبالتالي الدخول في مواجهة عسكرية أكثر وقعا وحدة على الأمير، والقضاء عليها.

التأكيد دائما على وجود بعض الأطراف المغشوشة التي تضر أكثر مما تنفع وطنها وشعبها، ففي حالة الأمير تكون فرنسا قد وظفت هذه الوسيلة بشكل كبير جدا لإجهاض مشروع دولته، فبعدما عقد معاهدة دي ميشال سنة 1834 راحت أبواق الفتنة تنفث سمومها باعتبار أن الأمير يتحالف مع الكفار، ثم ازداد هذا الرقع اتساعا بعد عقده معاهدة التافنا سنة 1837 التي اعتبرها الحاج أحمد باي مؤامرة موجهة ضده، وعندما سنّ ضريبة المعونة ليستعين بها على الجهاد اعتبرها بعض ضعاف النفوس والحاquدين على هذا الوطن بمثابة استغلال لأموال الناس في غير حق...الخ.

المراجع والهوامش

- 1- يراجع بهذا الخصوص ما جاء في مذكرة الأستاذ والباحث الغالي الغربي الموسومة ب: الثورات الشعبية أثناء العهد التركي 1792-1830، دبلوم دراسات العليا، أطروحة ماجستير، مرقونة، قسم التاريخ، جامعة دمشق، 1985.
- 2- Ismail, Hamet: le gouvernement Marocain et la conquête d'Alger, présenté par Ali Tablit, THALA EDITIONS- LES EDITIONS CHIHAB. Alger; sans date, P-P. 19-39.
- 3- يراجع بهذا الخصوص ما كتبه الدكتور احميده عميراي في بحثه الموسوم ب: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، 2002م.
- 4- جرت مراسيم مبايعته عبر مرحلتين: البيعة الأولى وهي بيعة الخاصة التي تمت له تحت شجرة الدردارة اقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك يوم الأربعاء أواخر شهر شعبان من سنة 1248هـ/ الموافق ليوم: 23 نوفمبر من سنة 1832م، والبيعة الثانية وهي بيعة العامة التي تمت مراسيمها في قصر الإمارة بمدينة معسكر يوم 13 رمضان 1248هـ الموافق ليوم 4 فيفري 1833م. يراجع: مذكرات الأمير عبد القادر، ص. 142.
- 5- يمكن مراجعة هذا التصور الأميري للدولة الجزائرية الحديثة في أطروحة الأستاذة فريدة قاسي الموسومة ب: مفهوم الدولة في فكر الأمير عبد القادر، أطروحة ماجستير، رسالة مرقونة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسم التاريخ.

6- Abdeljelil, Temimi: le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830-1837, la Société Tunisienne des Arts Graphiques, Tunis, 1978.

7- يتكون هذا المجلس من مجموعة من الفقهاء والعلماء والمفكرين (أحمد بن التهامي، أحمد بن الطاهر بن الشيخ المشرفي، عبد القادر بن روكش، عبد الله السقاط المشرفي، طاهر المحفوظي، محمد المحفوظي، محمد بن مختار الورغي، المختار بن المكي، الحاج بن عبد القادر بن روكش) حرص الأمير على انتقائهم لكي يكونوا بطاقة خير ونصح وإرشاد فكان يأخذ برأيهم في تسيير شؤون الحكم، وللعلم أن هذا المجلس ظل قائما حتى سنة 1847 وعقد آخر اجتماع له بيومين فقط قبل توقيف القتال بينه وبين الفرنسيين في شهر ديسمبر 1847م، وذلك للنظر في القرار الأخير الذي طرحه الأمير على المجلس وهو الإقرار بالتسليم للفرنسيين. يراجع كل من: محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ج. 1، ص. 498، مذكرات الأمير عبد القادر، ص. 190.

8- عمار، بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط. 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص. 109.

9- محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ج. 1، المصدر السابق، ص-ص. 307-306.

10- المصدر نفسه، ج. 1، ص. 307.

11- يراجع بهذا الخصوص كل من: أوصديق فوزي: النظام الدستوري الجزائري في دولة الأمير عبد القادر، أديب حرب: التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، جزآن.

12- أوصديق، فوزي: ((دستور دولة الأمير عبد القادر))، محاضرة أُلقيت في أشغال الملتقى الثقافي الوطني، تاقدمات عاصمة الجزائر في عهد الأمير عبد القادر، تنظيم مؤسسة الأمير عبد القادر، تيارت في 19 ذي القعدة 1416هـ/ 27-28 مارس 1996، مطبعة دحلب، الجزائر، 1997، ص. 81.

13- المرجع نفسه، ص. 83.

14- يذكر لنا صاحب تحفة الزائر أن الأمير عبد القادر استقنى علماء وفقهاء المغرب في العديد من النوازل التي تعرض لها: في سنة 1837 أثناء عقد معاهدة التافنا حيث وافق علماء المغرب على ضرورة إجراء الصلح مع العدو إن كان فيه منفعة للرعية، وفي سنة 1838 عندما قام بمحاصرة التجانيين في قصر عين ماضي، وفي سنة 1847 عندما ضاقت به السبل وتبرّم له السلطان المغربي فنجدته يستقني الإمام عlish على مذهب المالكية بالأزهر الشريف...الخ. يراجع: محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ج. 1، ص. 316.

15- من مواليد 1963/01/21 بالقبة بالجزائر العاصمة، حاصل على شهادة الليسانس في الحقوق، وشهادة الماجستير في القانون من جامعة عين شمس بالقاهرة سنة 1989، ودكتوراه في القانون من جامعة وهران سنة 1996، له عدة مؤلفات من بينها: النظام الدستوري الجزائري في دولة الأمير عبد القادر، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري.

16- فوزي، أوصديق: ((دستور دولة الأمير عبد القادر))، المرجع السابق، ص. 91.

- 17- فركوس، صالح: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (1814ق.م-1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع /مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 2002، ص، 155.
- 18- فوزي، أوصديق: ((دستور دولة الأمير عبد القادر))، المرجع السابق، ص. 92.
- 19- يمكن مراجعة بهذا الخصوص مقال الأستاذ دوادي فرادي الموسوم بـ: التأصيل الشرعي لبيعة الأمير عبد القادر، ندوة علمية جرت بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة من تنظيم فرقة البحث: آثار السياسة الاستيطانية في المجتمع الجزائري تحت عنوان: مبايعة الأمير عبد القادر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص-ص. 103-111. حيث تعرض إلى هذه النقطة بشكل كبير. كما يمكن مراجعة مداخلات كل الباحثين في هذه الندوة لأنها تتحدث في معظمها عنبيعة الأمير عبد القادر.
- 20- فوزي، أوصديق: ((دستور دولة الأمير عبد القادر))، المرجع السابق ، ص. 66.
- 21- المرجع نفسه، ص. 74.
- 22- التحفة، ص. 155.
- 23- كان عادة يرتدي حائكا أبيضاً ويلبس فوقه برنوساً مصنوعاً من شعر البعير، وكان غذائه يتمثل في دقيق القمح المنقوع في ماء أضيف له الملح، يراجع بهذا الخصوص كل من: فتحي دردار: الأمير عبد القادر الجزائري بطل المقاومة الجزائرية 1832-1847، ص. 26، عمورة عمار: موجز تاريخ الجزائر، ط. 1، ص. 133.
- 24- للمزيد من المعلومات حول ظاهرة السلطة والدولة يمكن مراجعة بحث الدكتور يحيي الجمل الموسوم بالأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، إسماعيل زروخي: ((الدولة الوطنية وأصالتها عند الأمير عبد القادر))، مجلة سيرتا، السنة الثامنة، ع. 12، جوان، 1999، جامعة منتوري، قسنطينة. كما يمكن مراجعة أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه.
- 25- سليم، زاوية: ((المقومات الجيوستراتيجية لإقليم دولة الأمير عبد القادر))، ندوة علمية من تنظيم فرقة البحث: آثار السياسة الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1962)، بعنوان مبايعة الأمير عبد القادر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص. 223.
- 26- تمكن الأمير عبد القادر من وضع راية للدولة الجزائرية الحديثة تجتمع حولها كل التشكيلات الاجتماعية والسياسية والفكرية والدينية التي كانت منتشرة آنذاك بالغرب الجزائري، راية تختلف تماماً عن الراية التي كانت موجودة أثناء العهد العثماني.
- 27- يمكن مراجعة بهذا الخصوص ما جاء في المصدر الموسوم بـ: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19** لابن عودة، المزاوي: ، ج. 2، ط. 1، تحقيق ودراسة يحيي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990.
- 28- احميده، عميراوي: ((معاهدة الدوائر والزماله 16 جوان 1835))، الثقافة، ع. 88، السنة 15، شوال- ذو القعدة 1405هـ، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1985.
- 29- شارل هنري، تشرشل: حياة الأمي رعبد القادر، ط. 2، ترجمة وتقدين أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص. 216.

- 30- يراجع بهذا الخصوص ما جاء في أطروحة الباحث بن يوسف، التلمساني: الطريقة التجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر (الحكم العثماني، الأمير عبد القادر، الإدارة الاستعمارية)، د، د، ع، ماجستير؟ رسالة مرقونة، إشراف سعيدوني ناصر الدين، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1997-1998.
- 31- Yver, George: (Abdelkader et le Maroc en 1830), R. A. N° 60, année 1919, O.P.U, Alger, 1986, P-P. 94-96.
- 32- Ougest, Cour: (L'occupation Marocaine de Tlemcen, septembre 1830- janvier 1836 R.A , N° 52. année 1908. O.P.U. Alger. P. 45.)
- 33- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديثة والمعاصرة، ج. 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، حيث تطرق في الصفحات من 205-229 إلى نقطة جوهرية تدور حول ((العلاقة بين الأمير عبد القادر والحاج احمد باي وانعكاساتها على المقاومة في أوائل عهد الإحتلال)).
- 34- أبو حامد العربي، المشرفي: أقوال المطاعين في الطعن والطواعين للعربي المشرفي، تحقيق ودراسة الحسين الفرقان ، رسالة جامعية مخطوطة، ك، آ، ع، إ، شعبة التاريخ، جامعة محمد الخامس أكادال، تحت إشراف محمد الأمين البزاز، الرباط، 2003-2004، ص، 40.